

قام البنك الدولي بنشر هذا التقرير أولاً باللغة الإنكليزية. وقامت وحدة الترجمة التابعة لإدارة الخدمات العامة بترجمة هذا التقرير إلى اللغة العربية. وفي حالة وجود أي اختلافات، يُعمل بالنص الإنكليزي.

وثيقة معلومات البرنامج (PID)
مرحلة تحديد المفاهيم وتصور المشروع

11 أكتوبر/تشرين الأول 2016

تقرير رقم: AB7876

اسم العملية	القرض الثاني لتمويل سياسات التنمية بهدف ضبط أوضاع المالية العامة من خلال إصلاحات هيكلية، وتحقيق النمو الشامل للجميع في العراق
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	العراق
القطاع	الاقتصاد الكلي والمالية العامة؛ والحوكمة؛ والتمويل والأسواق؛ والطاقة والصناعات الاستخراجية؛ والحماية الاجتماعية والعمل
الرقم التعريفي للعملية	P161167
أداة الإقراض	تمويل سياسات التنمية
المقترض/المقترضون	جمهورية العراق
الهيئة المنفذة	وزارة المالية
تاريخ إعداد وثيقة معلومات البرنامج	30 سبتمبر/أيلول 2016
التاريخ التقديري لإتمام التقييم المسبق	8 نوفمبر/تشرين الثاني 2016
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	8 ديسمبر/كانون الأول 2016
قرار الاستعراض المؤسسي	بعد الاستعراض المؤسسي، تم اتخاذ قرار بالمضي في إعداد هذه العملية.

أولاً. أهم قضايا التنمية ودواعي مشاركة البنك الدولي

1. منذ منتصف عام 2014، والعراق يواجه تصاعد تمرد داعش الذي أدى إلى زيادة العنف، وتدمير البنية التحتية، وخلق أزمة إنسانية، ووضع ضغوط على إنفاق الموازنة العامة للدولة، وحدوث ركود اقتصادي كبير في القطاعات غير النفطية. وفي البداية شنت داعش غارات سريعة وخاطفة على العراق بدءاً من يونيو/حزيران 2014. واستطاعت هذه الجماعة أن تسيطر بسرعة على حوالي ثلث أراضي العراق ومعظم المدن الكبرى. وأثناء 2015 و2016، استطاعت الحكومة الاتحادية وقوات البشمركة العسكرية لإقليم كردستان العراق استعادة أجزاء رئيسية من البلاد بمساعدة جماعات مقاتلة برعاية دول أجنبية. وتستعد الحكومة الاتحادية في الوقت الحالي لاستعادة الموصل، وهي أكبر مدينة تسيطر عليها داعش في العراق. وأدى تمرد داعش

إلى خلق أزمة إنسانية كبرى نجم عنها تشرد 3.4 مليون عراقي داخليًا مع نزوح 245 ألف لاجئ سوري، وتشير تقديرات الأمم المتحدة أن هناك 10 ملايين شخص في حاجة إلى مساعدات.

2. زاد من تفاقم الوضع الهش في البلاد التراجع الحاد والمستمر في أسعار النفط، وهو ما أثر بشدة على اقتصاد العراق الذي يتسم بعدم التنوع والاعتماد على هذا القطاع. ويملك العراق حوالي خمس احتياطات النفط الخام في العالم بما يبلغ 141.4 مليار برميل. وبلغت تقديرات احتياطات الغاز الطبيعي 112 تريليون قدم مكعب، وبالتالي يحتل العراق المركز الثاني عشر على مستوى العالم في احتياطات الغاز الطبيعي. ويهيمن قطاع النفط والغاز على اقتصاد العراق، حتى بالمستويات الإقليمية. ويمثل هذا القطاع أكثر من 65% من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من 90% من إيرادات الحكومة المركزية، و89% من الصادرات. وأدى انهيار أسعار النفط التي تراجعت ما بين الثلث إلى النصف مقارنة بمعدلات يونيو/حزيران 2014 إلى تدهور حاد وهائل وطويل المدى في أوضاع المالية العامة للبلاد وميزان المعاملات الجارية. ومع توقع استمرار تراجع أسعار النفط إلى مستويات متدنية ومتوسطة، يتعين على الحكومة والنشاط الاقتصادي التكيف التدريجي مع المستوى الجديد من الإيرادات النفطية الأكثر انخفاضًا. ويتطلب ذلك إصلاحات تعمل على تحسين التوازن الهيكلي للمالية العامة على نحو جوهري ومستدام. وهي محاولة تعمل سلسلة قروض سياسات التنمية هذه على مسانبتها في الوقت الحالي.

3. تفاقمت جوانب الضعف الهيكلي التي طال أمدها بسبب الصدام مع داعش وصدمة أسعار النفط. ويعاني العراق من حالة صراع مستمرة وهشاشة منذ أوائل الثمانينات.¹ ففي عام 2012، كان 20 في المائة من العراقيين ينفقون أقل من المبلغ المطلوب لتلبية احتياجاتهم الدنيا من التغذية وتغطية احتياجاتهم الأساسية الأخرى غير الغذائية كالملابس والسكن. وكان هناك عدد أكبر يعيش قرب خط الفقر، معرضين لزيادة الأسعار وفقدان الأصول وموارد الرزق. ويصاحب الفقر الحرمان أيضًا في كثير من جوانب حياة العراقيين.² فلم تعد فرص العمل تتيح لهم سبل الخلاص من براثن الفقر. وبسبب تدهور الوضع الأمني وصدمة أسعار النفط معًا، زادت معدلات الفقر بصورة حادة في 2014 في جميع أنحاء البلاد من 12.9% قبل الأزمة إلى 22.5% بعد الأزمة، مع تباين شديد بين المناطق.

4. قامت الحكومة بتنفيذ برنامجًا لضبط أوضاع المالية العامة، وقد عمل هذا البرنامج على تحسين استدامة المالية العامة بصورة جوهريّة، لكن تركيبة الإنفاق العام لا تساند إلى الآن النمو متوسط الأجل. وفي 2015 - 2016، تراجع الإنفاق غير المترتب بالقطاع النفطي، كما انخفض العجز الأولي في الموازنة العامة بنسبة تراكمية بلغت 20 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي مقارنة بمعدلات سنة 2014. وتحمل الإنفاق على الاستثمارات غير النفطية معظم تبعات إجراءات

¹ انظر "جمهورية العراق": دراسة تشخيصية منهجية (قيد الإصدار في 2016)، للحصول على المزيد من التفاصيل حول الصراعات في العراق.
² ما يقرب من نصف السكان في العراق حاصلين على تعليم أقل من مستوى المرحلة الابتدائية؛ وما يقرب من ثلث الأطفال الذين تتراوح أعمارهم دون الخامسة يعانون التقرم؛ وأكثر من 90 في المائة من الأسر في بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية تحصل على الكهرباء لمدة تقل من 8 ساعات في اليوم. وقد أثر العنف وانعدام الأمن تأثيرًا مباشرًا وغير مباشر على معدلات الوفاة (تعتبر معدلات وفيات الرضع في العراق هي الأعلى على المستوى الإقليمي إذا سجل العراق الآن أعلى المعدلات في المنطقة بخلاف اليمن وربما جيبوتي). انظر تقرير الفشل في الوفاء بوعود النفط والنمو: الفقر والاحتواء والرفاه في العراق 2007-2012، البنك الدولي 2014.

الضبط والتكيف، لكن في غياب نظام ملائم لإدارة الاستثمارات العامة، فإن هذه الاستثمارات لن تكون منتجة ولن تحقق المرجو منها بصورة كبيرة للغاية. وعملت الحكومة على حماية الإنفاق على الرواتب لما يبلغ 3 ملايين موظف مدني (يمثل ذلك ما يزيد على 40% من حجم التوظيف في العراق، وتقريباً جميع الوظائف العامة في العراق)، ويشمل ذلك الدفاع والأجهزة الأمنية، والتحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة (لدفع الرواتب بالدرجة الأولى)، ومدفوعات المعاشات الكبيرة للغاية والتي تتسم بالسخاء. وعلى الرغم من أن الحجم العام لإجراءات ضبط الإنفاق كان ضرورياً للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، فمن الضروري إجراء المزيد من الخفض للإنفاق العام وإعادة توجيهه لتقديم الخدمات العامة وتوفير البنية التحتية.

5. تعتبر سلسلة قروض تمويل سياسات التنمية المقترحة والتي تبلغ مدتها عامين جزءاً من حزمة مساندة دولية مقدمة للعراق. وسيتم تنفيذ هذه السلسلة من قروض تمويل سياسات التنمية عندما يتم التوصل إلى اتفاق استعداد اثناني بين العراق وصندوق النقد الدولي. وتهدف الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في الوقت الحالي إلى تقديم تمويل مواز للعملية المقترحة. وفي نهاية المطاف، تعتزم الولايات المتحدة ضمان إصدار سندات أوروبية بقيمة مليار دولار. وقد شاركت حكومة الولايات المتحدة في استضافة مؤتمر للمانحين في 2016 مع كندا وألمانيا والكويت وهولندا واليابان بهدف تأمين المساندة المالية للعراق في مواجهة الأزمة الإنسانية الناجمة عن تمرد داعش. وتعهد المانحون بدفع ما إجماليه 2.1 مليار دولار في السنوات 2016 - 2018. وبخلاف هذه الحزمة التمويلية، هناك برنامج مكثف ومتعدد السنوات يشتمل على مساعدة فنية ومشروعات مقدمة من المانحين والمنظمات المالية الدولية يجري العمل فيه أو مخطط له لدعم إصلاحات السياسات المقترحة في سلسلة قروض سياسات التنمية. وهذه العملية الشاملة متوسطة الأجل تساند التنفيذ السريع والفعال والمستدام لسياسات الإصلاحات الهيكلية بناء على طلب السلطات المعنية.

6. يواجه العراق العديد من التحديات، فقد أحبط ضعف القطاع العام والأزمة السياسية محاولات الحكومة توفير الخدمات الأساسية للشعب العراقي، حتى في المناطق المحررة. وقد واجهت الحكومة برئاسة رئيس الوزراء حيدر العبادي تمرد داعش، وحققت مكاسب مهمة من حيث استعادة الأراضي. وفي المناطق المحررة، تقوم الحكومة حالياً بتنفيذ عدد من المشروعات - تتضمن مشروعات بمساندة من البنك الدولي من خلال عملية طارئة من أجل التنمية بموافقة مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك بتاريخ يوليو/تموز 2015، وتهدف هذه العملية استعادة قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية للسكان. وفيما يتعلق بشكاوى الجمهور، يدور محور التركيز حول محاربة الفساد، والمضي في طريق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الطموحة.³ وشهدت تظاهرات الجماهير ضد الفساد وضعف تقديم الخدمات العامة التي بدأت في أغسطس/آب 2015 وبداية 2016 دخول المتظاهرين البرلمان داخل المنطقة الخضراء في بغداد؛ وعمل ذلك على تأكيد ضرورة إجراء هذه الإصلاحات؛ وهي مهمة معقدة بحسب الأزمة السياسية الراهنة. وقد عارض البرلمان المحاولات التي أجراها رئيس الوزراء مؤخراً لإعادة تشكيل مجلس الوزراء وتعيين خبراء تكنوقراط، وأدى التصويت على حجب الثقة إلى خروج وزراء رئيسيين.⁴

³ اتخذت الحكومة خطوات جادة، وإن لم تحقق حتى الآن نجاحاً كاملاً، لإجراء حوار شامل مع حكومة إقليم كردستان، وإعطاء إشارات سياسية لمحافظة الجنوب - التي بها 85% من ثروات البلاد النفطية وتعاني من أعلى معدلات فقر - وللمواطنين الذين ظنوا أنهم مستبعدين من قبل.

⁴ في نهاية سبتمبر/أيلول 2016، تم إعفاء وزراء الدفاع والداخلية والمالية من مناصبهم، ولم يتم تعيين وزراء بدلاً منهم.

ثانياً. الأهداف المقترحة

7. تتمحور هذه العملية حول 3 أهداف إنمائية (1) لتحسين كفاءة بنود الإنفاق بالموازنة العامة؛ (2) تحسين كفاءة استخدام الطاقة؛ و (3) تحقيق الشفافية في المؤسسات المملوكة للدولة. وتشمل الركيزة الأولى إصلاحات ترمي إلى تحسين كفاءة فاتورة الأجور، ونظام إدارة الاستثمارات العامة، وتحسين كفاءة نظام توجيه الإنفاق الاجتماعي، وإصلاح نظام المعاشات التقاعدية، وإدارة الديون العامة. وفي إطار الركيزة الثانية، ستركز الإصلاحات على الحد من إحراق الغاز، والتوسع في توليد الكهرباء باستخدام الغاز، وتخفيض دعم الكهرباء. وتعالج الركيزة الثالثة مسألة الشفافية في المؤسسات المملوكة للدولة (سواء المالية منها أم غير المالية).

8. تتوافق أهداف قرض تمويل سياسات التنمية مع خطة الإصلاح لدى حكومة العراق المتمثلة في بناء حكومة أكثر شفافية وأقل فساداً تقدم خدمات أفضل للجمهور.⁵ ويتمثل التحدي الإنمائي الرئيسي الذي يواجه العراق في الحاجة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة؛ وقد ضعفت هذه المؤسسات بصورة منهجية على مدى العقود الثلاث الماضية بسبب آثار الحرب، والعقوبات الدولية، والأوضاع السياسية الداخلية. وتلتزم السلطات العراقية بتنفيذ برنامج الحكومة للسنوات 2015 - 2018. وتتمثل الأولوية الاستراتيجية الأولى لبرنامج الحكومة في تحقيق الأمن والاستقرار من خلال تحرير المدن والمناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعات الإرهابية، واستعادة سيادة القانون. أما الأولوية الثانية فتتمثل في تقديم الخدمات العامة، والنهوض بمستوى معيشة الشعب العراقي. ويشمل ذلك توفير خدمات الكهرباء؛ وتحسين قطاعات المياه والصحة والتعليم؛ وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية.

ثالثاً. الوصف الأولي

الركيزة 1. تحسين كفاءة بنود الإنفاق بالموازنة العامة

- **إصلاحات فاتورة الأجور.** نظرًا لأن فاتورة الأجور هي البند الوحيد الأكبر والأسرع نموًا في الموازنة العامة للدولة، فإن إصلاحها يمثل أولوية ملحة بالنسبة للحكومة العراقية. وتهدف الإصلاحات التي يساندها قرض تمويل سياسات التنمية إلى تحقيق وفورات جوهرية في الموازنة العامة للدولة من خلال إنشاء أدوات حماية هيكلية ضد أعمال الاحتيال في عملية صرف الرواتب.
- **إدارة الاستثمارات العامة.** تعاني عملية صنع القرار الخاص بالاستثمارات العامة في العراق من جوانب ضعف هيكلية كبرى ينتج عنها ضعف معدلات تنفيذ موازنة الاستثمار، والحيلولة دون وضع أولويات للاحتياجات الملحة في أوقات الضغوط على المالية العامة. وتعتبر الإصلاحات التي يساندها قرض تمويل سياسات التنمية جزءًا من إصلاح متوسط الأجل يهدف إلى ضمان تمرير جميع الاستثمارات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال نظام

⁵ تم الإفصاح عن هذه الخطة في خطاب قبول التكليف الذي ألقاه رئيس الوزراء أمام البرلمان في 2014.

حديث لإدارة الاستثمارات العامة، وبناء عليه تحسين كفاءة بنود الإنفاق. وتركز الإجراءات المسبقة على ضمان اتباع الإدارة المناسبة للاستثمارات العامة بالنسبة للمشروعات التي تتجاوز قيمتها 85 مليون دولار.

- **إدارة الدين العام.** على ضوء المعدل السريع لتراكم الدين العام في العراق، والخبرات المحدودة بشأن منتجات الدين الأساسية واحتياجات التمويل الكبرى، فإن تعزيز قدرات إدارة الدين لدى وزارة المالية يعتبر أمراً في غاية الأهمية. ويساند قرض تمويل سياسات التنمية الإصلاحات التي تستهدف تحسين المساءلة والشفافية في عمليات إدارة الدين، وتعزيز قدرات وإمكانات تمويل عجز الموازنة من خلال زيادة حصة أدوات الدين المحلية المستندة إلى آليات السوق.
- **التأمينات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية.** يتسم نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية في العراق بالاهتراء وعدم العدالة وزيادة التكاليف، كما إنه يتسم بعدم الاستدامة المالية على المدى القصير نسبياً. وثمة حاجة ملحة إلى الإصلاحات لاستعادة السلامة المالية على المدى المتوسط لصندوق المعاشات الاجتماعية في العراق من خلال مبادئ جيدة لتصميم المعاشات، وذلك على ضوء التركيبة العمرية للسكان في العراق، كما سيعمل ذلك على تحقيق وفورات كبرى في المالية العامة وستتحقق النتائج المرجوة من خلال اعتماد نظام موحد للمعاشات ومشارك بين القطاعين العام والخاص، وإدخال إصلاحات قياسية.

- **شبكات الأمان الاجتماعي.** يعتبر نظام شبكات الأمان الاجتماعي في العراق باهظ التكاليف، لكنه يعاني من فجوات كبيرة في تغطية الشرائح الفقيرة والمستضعفة. وسيعمل تطبيق قانون شبكات الأمان الاجتماعي (2014/11) الذي يدعو إلى تعزيز عملية استهداف التحويلات النقدية ووصولها إلى المستحقين على تحسين كفاءة واستدامة شبكات الأمان الاجتماعي في العراق. ويساند قرض تمويل سياسات التنمية الإصلاحات الرامية إلى تحسين كفاءة نظام استهداف شبكات الأمان الاجتماعي بناء على معايير واضحة لاشتمال الشرائح الفقيرة والمستضعفة من أفراد وأسر معيشية.

الركيزة 2. تحسين كفاءة استخدام الطاقة

- **الحد من إحراق الغاز.** يعتبر العراق رابع أكبر دولة في إحراق الغاز على مستوى العالم، لكنها، كدولة، في الوقت نفسه تعاني من نقص في الغاز الطبيعي، وبناء عليه تتحمل الموازنة العامة للدولة تكاليف باهظة، كما يتحمل ميزان المدفوعات أيضاً تكاليف باهظة. ولنقص الغاز الطبيعي تأثير حاد على توليد الكهرباء. ومن المتوقع أن يزيد حجم ومعدل الغاز المحروق في ظل غياب إجراءات وتدابير فعالة لتجميعه ودعم استغلال الغاز على نحو متزايد. ويعتمد التقدم الذي يحرزه العراق على صعيد الحد من احتراق الغاز على الزيادة المتوقعة في قدرات المعالجة في مركز البترول في البصرة في الجنوب، حيث يبلغ نصيب أكبر خمس حقول 65% من الأحجام المحترقة حالياً. ومن المتوقع أن ينتج عن الإصلاحات المقترحة (1) إيجاد إطار تعاقدي وتنظيمي فعال لزيادة الاستثمار في البنية التحتية الخاصة بتجميع الغاز وتصنيعه ومعالجته ونقله؛ (2) انخفاض كبير في أحجام الغاز المحترق؛ و(3) زيادة القدرة على إمداد غاز ذي جودة تجارية للوفاء باحتياجات توليد الكهرباء.
- **استراتيجية تعزيز قطاع الغاز من أجل توليد الكهرباء.** حتى يتسنى الاستفادة التامة من منافع خفض احتراق الغاز، من الضروري أن يضمن العراق أن كمية الغاز الإضافية التي يتم تجميعها ومعالجتها يمكن الاستفادة منها تجارياً على

نحو فعال وتخصيصها للوفاء باحتياجات توليد الكهرباء. ومن المتوقع أن تعمل الإجراءات والإصلاحات التي تجري مسانبتها على زيادة استخدام الغاز الطبيعي في قطاع توليد الكهرباء، وهو ما يؤدي إلى تحسينات جوهرية في المالية العامة وميزان المدفوعات.

- **خفض دعم الكهرباء.** تحصل الأسر المعيشية في العراق على كهرباء لمدة 14.6 ساعة في اليوم في المتوسط، وعليها أن تعتمد على توليد الكهرباء من خلال تدابير خاصة بها باستخدام زيت الديزل وهو أمر باهظ التكلفة. وقد بدأت حكومة العراق في تعديل التعرفة المعمول بها، وإدخال تحسينات على عملية تقديم الخدمة بمساعدة من البنك الدولي. ويعمل القرض الخاص بتمويل سياسات التنمية على زيادة تحسين كفاءة التشغيل بالتوازي مع زيادة إيرادات القطاع لتحقيق الاستدامة لهذا القطاع، نظرًا لأن المستخدمين لا يحيدون دفع أسعار أعلى إذا كانت الخدمة في حالة تدهور. ومن المتوقع أن تحد هذه الإصلاحات من خسائر المالية العامة، والعجز في مصروفات التشغيل الخاصة بهذا القطاع.

الركيزة 3. تحسين الشفافية في المؤسسات المملوكة للدولة

- **إصلاح المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة.** تنتم إدارة العراق لقطاع المؤسسات المملوكة للدولة بالاقتناء في العديد من الوزارات، كما يُلاحظ أن التنسيق مع وزارة المالية يتسم بالارتجال فيما عدا تقديم بعض القوائم والبيانات المالية. وعلاوة على ذلك، فإن التشريع الحالي بشأن المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة يتسم بعدم الكفاية فيما يتعلق بتشجيع الحوكمة الجيدة. ويهدف الإجراء المسبق وعنصر التفعيل المقترح إلى تعزيز الشفافية وجعل قطاع المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة يتسق مع معايير الحوكمة الجيدة للشركات.
- **إصلاح المؤسسات المالية المملوكة للدولة.** يعتبر القطاع المصرفي العراقي صغيرًا، ويهيمن عليه بنوك ضعيفة مملوكة للدولة، كما إنها لا تلتزم بالتوصيات الدولية بشأن الشفافية. ونجد أن البنوك المملوكة للدولة في العراق معفاة حاليًا من الوفاء بالمتطلبات والاشتراطات التحوطية. ومن الضروري أن يواصل العراق إحراز تقدم لتبني مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب. ومن المتوقع أن تعمل الإصلاحات التي تجري مسانبتها على تعزيز أكبر بنكين مملوكين للدولة، وتحسين تكافؤ الفرص بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة، وضمان قدرة النظام المالي على مجابهة الأزمات والمخاطر حتى يتسنى التوسع في القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص.

رابعًا. أوضاع الفقر والآثار الاجتماعية والجوانب البيئية

الفقر والآثار الاجتماعية

9. من غير المحتمل بشكل عام أن تؤدي الإصلاحات الهيكلية المقترحة في سلسلة قروض تمويل سياسات التنمية إلى حدوث تأثير سلبي على الرفاهية. وعلى الرغم من صعوبة تقييم الأثر المباشر لبعض الإصلاحات التي تجري مسانبتها على أوضاع الفقر والرفاهية المشتركة، فإن تأثيرها - حتى من خلال تحسين كفاءة بنود الإنفاق العام، أو من خلال تحسين سبل

الوصول إلى الخدمات، كما هو الحال في حالة إصلاحات قطاع الكهرباء - سيؤدي إلى تحرير الموارد أو تحسين توفر الموارد التي يمكن استخدامها لزيادة الرفاه. ويعمل هذا البرنامج الذي تجري مساندة على حماية الإنفاق الموجه لتقديم الخدمات للاجئين. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق نظام أكثر كفاءة وأفضل توجيهاً للإنفاق الاجتماعي إلى حدوث آثار إيجابية على الفقراء والمحرومين. وسيكون أثر إصلاحات نظام المعاشات التقاعدية تدريجياً، ولن يؤثر تطبيقها سلباً على الفقراء. ومن المرجح أن يعمل التوسع في الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الأساسية على نحو يتسم بالحياد إزاء نوع الجنس، إن كان على وشك الحدوث، على تحقيق منافع كبيرة للنساء والفتيات، مع المساعدة في معالجة الفجوات الخاصة بعدم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بتوفير البنية التحتية للخدمات الصحية والتعليمية. ويمكن أن يؤدي تحقيق أي زيادة في إمدادات الكهرباء للأسر المعيشية (نتيجة للإصلاحات المقترحة) إلى توفير بعض ما تنفقه الأسر—إذ يشير التحليل الأولي، بالمقارنة ما بين بيانات 2014 وبيانات 2012، إلى أنه عند زيادة إمدادات الكهرباء بالشبكة العامة ينخفض ما تنفقه الأسر على الطاقة، وذلك نتيجةً للتقليل من استخدام مصادر الوقود الأعلى ثمناً. ومن غير المحتمل إن يؤدي إصلاح السياسات الذي تجري مساندة إلى وجود أي أثر سلبي غير مناسب على النساء.

الجوانب البيئية

10. من المُستبعد أن تؤدي الإصلاحات التي يساندها التمويل المقترح إلى حدوث آثار سلبية على البيئة العراقية، أو الغابات، أو غير ذلك من الموارد الطبيعية. وعلى الرغم من انعدام الاستقرار والاضطرابات المدنية والأهلية، قامت الحكومة بمعالجة قضية الاستدامة البيئية بنجاح نسبي بدءاً من القانون رقم 37 لسنة 2008 المنشئ لوزارة البيئة، وبعد ذلك قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009 الذي ينص بوضوح على عملية وإجراءات واشتراطات التقييم البيئي تحت الإشراف العام لإدارة تقييم الأثر البيئي بوزارة البيئة.

11. ستعمل برامج الإصلاح المقترحة التي تجري مساندة في إطار هدف تحسين كفاءة استخدام الطاقة على الحد من احتراق الغاز، وبناء عليه الحد من آثار تغير المناخ، إذ سينخفض إطلاق غاز الميثان في الغلاف الجوي، وهو ما يقلل من التدهور البيئي. وعلى نحو مماثل، فإن استراتيجية تعزيز قطاع الغاز من أجل توليد الكهرباء في إطار هذا الهدف نفسه ستعمل على تشجيع استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء بدلاً من زيت الوقود والديزل الأكثر تلوثاً. وسيؤدي ذلك إلى تحسين جودة الهواء بصورة كبيرة بخفض انبعاثات الطاقة، وهو ما يؤدي إلى الحد من تلوثه، وتقليل الآثار ذات الصلة على صحة الإنسان. وفيما يتعلق بهذه الإصلاحات، من المرجح تفادي أو تقليل أي أثر بيئي سلبي كبير. وتتمتع إدارة تقييم الأثر البيئي بوزارة البيئة بالقدرات اللازمة لتطبيق ورصد ومتابعة إجراءات التخفيف من الآثار البيئية ورفع التقارير في هذا الشأن، وكذلك الأمر بالنسبة لخطط الإدارة البيئية والاجتماعية حسب الأحوال؛ كما تعمل هذه الإدارة حالياً مع البنك الدولي لإعداد أدوات حماية البيئة الخاصة بمشروع إصلاح توزيع الكهرباء والاستثمار في هذا المجال.

خامسًا. التمويل المبدئي

(مليون دولار
أمريكي)
0.00
1000.00
800.00
1800.00

الإجمالي

المصدر:

المقترض

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

آخرون (ضمان من المملكة المتحدة، وفرنسا، وكندا)

سادسًا. مسؤولا الاتصال

البنك الدولي

للاتصال: إريك لو بورنييه

المنصب: رئيس الخبراء الاقتصاديين

هاتف: (202) 458-0298

بريد إلكتروني: Eleborgne@worldbank.org

الموقع: واشنطن العاصمة، (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

للاتصال: لوکا باندييرا

المنصب: خبير اقتصادي أول

هاتف: (202) 458-4013

بريد إلكتروني: Lbandiera@worldbank.org

الموقع: واشنطن العاصمة، (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

المقترض

للاتصال: د. صلاح الحديثي

المنصب: مدير عام، وزارة المالية العراقية

هاتف: (964) 790-191-9082

البريد الإلكتروني: hadeethi.saladin@gmail.com

سابقًا. للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

دار المعلومات

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>